



كتاب
الهبة

كتاب الهبة

أخبرنا الشافعي رحمته الله ، أخبرنا سفيان ، أو مالك ، عن ابن شهاب ، عن حميد ابن عبد الرحمن ، وعن محمد بن النعمان بن بشير يحدثانه عن النعمان بن بشير ؛ أن أباه أتى به إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : إني نحلته ابني هذا غلاماً كان لي ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أكل ولدك نحلته مثل هذا ؟ » فقال : لا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « فارجه » . قال أبو العباس الأصم : وكان عند أصحابنا كلهم مالك فلذلك جعلته بالشك .

وأما البيهقي : فإنه رواه مرة عن مالك ، وقال في رواية أخرى عن سفيان أو مالك ، وقال في رواية أخرى عن سفيان ، / عن ابن شهاب .

ب/٩٣

ورواه المزني ، عن الشافعي ، عن كل واحد منهما .

وهو حديث صحيح ، متفق عليه . أخرجه الجماعة (١) .

أما البخاري : فأخرجه عن عبد الله بن يوسف .

وأما مسلم : فأخرجه عن يحيى بن يحيى كلاهما عن مالك .

وأما أبو داود : فأخرجه عن أحمد بن حنبل ، عن هشام بن يسار بن أبي يسار ، ومغيرة بن مقسم ، وداود بن أبي هند ، ومجالد ، وإسماعيل بن سالم ، كلهم عن الشعبي ، عن النعمان بن بشير .

وأما الترمذي : فأخرجه عن نصر بن علي ، وسعيد بن عبد الرحمن المخزومي ، عن سفيان ، عن ابن شهاب .

وأما النسائي : فأخرجه عن قتيبة ، ومحمد بن منصور ، عن سفيان ، عن الزهري . وفي أخرى : عن محمد بن سلمة ، والحارث بن مسكين ، عن ابن القاسم ، عن مالك .

قال الشافعي رحمته الله : وسمعت في هذا الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أليس

(١) البخاري في الهبة (٢٥٨٦) ، ومسلم في الهبات (٩/١٦٢٣) ، وأبو داود في البيوع (٣٥٤٢) ، والترمذي في الأحكام (١٣٦٧) ، والنسائي في النحل ٢٥٨/٦ .

يسرك أن يكونوا فى البر سواء؟» قال : بلى ، قال : « فأرجعه » .

نحلته أنحله نَحْلًا بالضم ، ونحلةً : إذا أعطيته شيئاً ووهبته إياه .

وقوله : « نحلته » ، والعائد محذوف لدلالة الكلام وطوله عليه ، ومثله قوله تعالى : ﴿ وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴾ [الشورى: ٤٣] ومن نصب فعلى المفعول من قوله : نحلته ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ هَدَيْنا وَاجْتَبَيْنا ﴾ [مريم: ٥٨] . والولد يقع على الواحد والجمع ، وجمع الولد الولد . وقوله : « فأرجعه » أى اردده ولا تعطله ، تقول : رجعت الشيء أرجعه ، ورجعت أنا أرجع يتعدى ولا يتعدى .

والذى ذهب إليه الشافى : أن الهبة مندوب إليها ، وهى مع الأقارب أحب ؛ لأن فيها صلة الرحم . قال الشافى فى النحل : الهبة والصدقة غير المحرمة وغير المسبلة فهذه العطية تتم بأمرين : إسهاد من أعطاها . وقبضها بأمر من أعطاها ، أو قبض غيره له من قبضه له قبض .

وإذا وهب الإنسان أولاده فليسوا بينهم ذكرهم وأنثاهم ، فإن خص بعضهم انعقدت الهبة مع تركه الأحب ، وبه قال أبو حنيفة ، ومالك ، وأبو يوسف . وقال أحمد ، وإسحاق ، وطاوس : لا يجوز التفضيل بين الذكور ؛ أما الأنثى فتعطى نصف ما يعطى الذكر .

وحكم الهبة إذا صحت زوال الملك ولزومه إلا فيما يهب بين الولد وولده وإن سفل ، فإنه يجوز الرجوع فيه ، وبه قال الأوزاعى وأحمد وإسحاق . وقال مالك : يجوز مع ابن الصلب إذا لم ينتفع به . وقال أبو حنيفة والثورى : ليس له الرجوع فى ذلك ، ولا إذا وهب أحداً من ذوى رحم محرم من النسب .

قال الشافى : حديث النعمان بن بشير حديث ثابت وبه نأخذ ، وفيه دلالة على أمور منها حسن الأدب فى أن لا يفضل رجل أحداً من ولده على بعض فى نحل ، فيعرض فى قلب المفضل عليه شىء يمنع من بره لأن كثيراً من قلوب الأدميين جبل على الإقصار عن بعض البر إذا أوتر عليه . وفيه دلالة على أن نحل الوالد بعض ولده دون [غيره] (١) جائر ، مثل قبل أنه لو كان لا يجوز كان أن يقال : إعطاؤك إياه وتركه سواء ؛ لأنه غير جائر ، وهو على أصل ملكك الأول أشبه من أن يقال : أرجعه .

وقوله ﷺ : « فأرجعه » دليل على أن الوالد رد ما أعطى الولد فإنه لا يحرج

(١) ما بين المعقوفين سقط من المخطوطة ، وقد أثبتناه لأن السياق يقتضيه .

بارتجاعه فيه . قال : وقد روى أن النبي ﷺ قال له : « أشهد غيري » ، وهذا يدل على أنه اختيار ، قال : وقد فضل أبو بكر عائشة بنحل ، وفضل عمر عاصم بن عمر بشيء أعطاه إياه ، وفضل عبد الرحمن بن عوف ولد أم كلثوم .

وأخبرنا / الشافعي رضي الله عنه ، أخبرنا مسلم بن خالد ، عن ابن جريج ، عن الحسن ٩٤/ب ابن مسلم ، عن طاوس ؛ أن النبي ﷺ قال : « لا يحل لواهب أن يرجع فيما وهب ؛ إلا الوالد من ولده » .

هكذا جاء هذا الحديث في المسند مرسلًا . وقد أخرجه أبو داود ، والترمذي ، والنسائي مسندًا مرفوعًا عن ابن عباس وابن عمر (١) .

وأما أبو داود : فأخرجه عن مسدد ، عن يزيد بن زريع ، عن حسين المعلم ، عن عمرو بن شعيب ، عن طاوس ، عن ابن عباس ، وابن عمر ، عن النبي ﷺ قال : « لا يحل لرجل يعطى عطية أو يهب هبة فيرجع فيها ، إلا الوالد فيما يطعى ولده ، ومثل الذي يعطى العطية فيرجع فيها كمثل الكلب يأكل فإذا شبع قاء ثم عاد في قيئه »

وأما النسائي : وأخرجه عن محمد بن المثني ، عن أبي عدى ، عن حسين المعلم .
الواهب : اسم فاعل من وهب يهب وهبًا بالفتح وهبة ، و«الهاء» في «الهبة» عوض من حذفه أو الوهب .

و«لا» في قوله : « لا يحل » نافية ، وفيها معنى النهي . والوالد مستثنى من غير موجب .

و«من» في قوله : «من ولده» متعلقة بوهب ؛ لأن التقدير إلا الوالد فيما وهب من ولده ، تقول : وهبته ووهبت منه ، كما تقول بعته وبعث منه .
وقوله : « ثم عاد في قيئه » : أى أنه عاد فأكل قيئه .

ووجهه المشابهة بين الرجوع في الهبة والرجوع في القيء أن الرجوع في أكل القيء حرام ، وهذا مثله حرام لا يجوز ، ويقصد ذلك ما جاء في حديث آخر : « العائد في هبته كالعائد في قيئه » (٢) .

(١) أبو داود في البيوع (٣٥٣٨) ، والنسائي في النحل ٦ / ٢٦٥ ، والترمذي في البيوع (١٢٩٩) ولم يذكر المصنف سنده على غير عادته ، ولعله سقط من النسخ ، وهو عن محمد بن بشار عن ابن عدى ، عن حسين المعلم بالإسناد .

(٢) مسلم في الهبات (١٦٢٢ / ٧) عن ابن عباس .

قال قتادة: ولا نعلم القىء إلا حراماً فيضره بالحرمة ؛ وإنما شبهه بالقىء ولم يشبهه بغيره من المحرمات تقيحاً لشأنه وتقطيعاً لأمره ، وأن النفس كما تكره الرجوع فى القىء وتأنف منه وتستقذره ، فهكذا ينبغي أن ينفر / من الرجوع فى الهبة ويكرهه ؛ لأن القىء كما أنه كان طعاماً وشراباً حصل فى جوفه ليتنفع به جسمه فأخرجه عنه بالاستقاء فيكره له رده ، فكذلك الهبة كانت فى حكمه وقبضه ينتفع بها فى مصالحه ، فإذا أخرجها بالعطاء فيكره له ردها وأخذها ؛ فلهذه المناسبات بينهما شبهة بها .

١/٩٥

وقد أخرج الشافى رحمته ، عن مالك ، عن داود بن الحصين ، عن أبى غطفان ابن طريف المري ، عن مروان بن الحكم ؛ أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : من وهب هبة لصلة رحم ، أو على وجه صدقة فإنه لا يرجع فيها ، ومن وهب هبة يرى أنه إنما أراد الثواب فهو على هبته يرجع فيها إن لم يرض منها .

وقد رواه سالم بن عبد الله ، عن أبيه ، عن عمر : من وهب هبة لوجه الله فذلك له ، ومن وهب هبة يريد بها ثواباً فإنه يرجع فيها إن لم يرض منها .

وقد استدلل أبو حنيفة بهذا الحديث على أنه يجوز الرجوع فى هبة الأجنبى دون ذوى القربى . وحديث ابن عباس ، وابن عمر المرفوع إلى النبى صلى الله عليه وسلم يبطله وهو أصح منه .
